تراجع وتيرة الغارات والقصف أتاح توزيع بعض المساعدات الإنسانية

جهود فرنسية ـ ألمانية لتثبيت الهدنة بـ«أسرع وقت»

عواصم ـ وكالات: خاضت قوات النظام السوري أمس معارك عنيفة ضد فصائل المعارضة في محاولة جديدة للتقدم في الغوطة الشرقية التي شهدت تراجعا في وتيرة القصف والغارات، فيما قاد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية انجيلا ميركل الجهود الديبلوماسية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لـ «التطبيق الكامل بأسرع وقت» لقرار مجلس الأمن وقف القتال 30 يوما والسماح بإدخال المساعدات الى المناطق المحاصرة، التي اقرها مجلس الأمن أمس الأول. واتفقوا وفق بيان للكرملين على تسريع «تبادل المعلومات» بشأن سورية. بينما وأعلن ميركل وماكرون في بيانين منفصلين أنهما طالبا بوتين «بممارسة أقصى الضغوط على النظام السوري من اجل تعليق فوري للغارات الجوية والمعارك».

ميدانيا، تراجعت حدة الغارات والقصف على الغوطة الشرقية إلى ما كانت عليه قبل التصعيد غير المسبوق الذي بدأ الأحد قبل الماضي بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. لكن اشتباكات عنيفة اندلعت بين قوات النظام وفصائل المعارضة، تركزت «عند خطوط التماس في منطقة المرج التي يتقاسمان السيطرة عليها» في جنوب الغوطة. وأحصى المرصد مقتل «13 عنصرا من قوات النظام وحلفائها مقابل ستة مقاتلين من جيش الإسلام» أكبر فصائل المنطقة جراء المعارك. في حين تحدثت شبكة «شام» الإخبارية عن مقتل 70 من القوات المهاجمة. وقالت ان قوات النظام حاولت السيطرة على نقاط شرقي الغوطة في جبهات (الزريقية ـ حزرما ـ حوش الضواهرة ـ الريحان)، ولكن دون تمكنها من إحراز أي تقدم وتكبدها خسائر كبيرة جدا في الأرواح والعتاد.

وقد تعرضت مدن وبلدات الغوطة الشرقية لقصف جوي ومدفعي وصاروخي اسفر عن سقوط 8 قتلى بينهم طفلان وعدد من الجرحى في سقبا وحوش الصالحية، وأوتايا وحمورية.

وفي المقابل، أفاد الإعلام السوري الرسمي عن استمرار سقوط قذائف أمس على احياء في دمشق وريفها، مصدرها الغوطة الشرقية.وبث التلفزيون الرسمي مشاهد مباشرة لاستهداف الجيش مدينة حرستا التي تسيطر عليها حركة احرار الشام الاسلامية، في عملية قال ان هدفها القضاء على «التنظيمات» التي تستهدف احياء دمشق بالقذائف. ولم يبد سكان في الغوطة تفاؤلا حيال صدور قرار الأمم المتحدة. وقال أبو مازن أحد سكان مدينة دوما «لا يمكننا الوثوق لا في روسيا ولا في النظام، اعتدنا غدرهم لا أعتقد أن هذا القرار سيطبق».

لكن تراجع وتيرة القصف ولو بشكل محدود، اتاح توزيع منظمات محلية، يتلقى بعضها دعما سعوديا، آلاف وجبات الطعام على سكان مدن وبلدات عدة. وفور صدور قرار مجلس الأمن، أكد «جيش الاسلام» و«فيلق الرحمن» التزامهما بالهدنة وتعهدا بـ«حماية القوافل الانسانية التي ستدخل الى الغوطة»، وأكدا احتفاظهما بحق الرد الفوري لأي خرق».

جانب من الدمار الذي لحق بالغوطة الشرقية نتيجة الغارات المكثفة والقصف العنيف (ا.ف.ب)

النظام يخوض اشتباكات عنيفة في محاول اقتحام «الغوطة»

بابا الڤاتيكان يدعو لإدخال المساعدات: سورية الحبيبة «تستشهد»

الڤاتيكان ـ وكالات: قال البابا فرنسيس إن سورية الحبيبة «تستشهد» تحت وطأة هجمات مستمرة تقتل المدنيين في الغوطة الشرقية. ووجه «نداء ملحا لوقف فوري للحرب». ودعا للسماح بدخول المساعدات الإنسانية.

وتمنى بابا الڤاتيكان، أيضا إجلاء الجرحى والمرضى خصوصا في الغوطة، التي يحاصر فيها النظام نحو 400 ألف مدني، وذلك بعد تبني مجلس الأمن الدولي قرارا يطلب هدنة إنسانية لمدة شهر.

وقال البابا في عظته الأسبوعية أمام عشرات الآلاف في ساحة القديس بطرس «كل هذا غير إنساني».

البابا فرانسيس

إيران تعلن استمرار مهاجمة ضواحي دمشق

عواصم ـ وكالات: أعلنت إيران أن الهجمات ستستمر على مناطق المعارضة السورية قرب دمشق رغم قرار مجلس الأمن الذي دعا إلى هدنة انسانية لمدة شهر.

وقال الجنرال محمد باقري رئيس أركان الجيش الإيراني الذي تساند حكومته النظام السوري، إن الهدنة لا تشمل أجزاء من ضواحي دمشق يسيطر عليها من وصفهم بالإرهابيين، بحسب ما نقلت عنه وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء، علما ان النظام وطهران يسمان جميع الفصائل المعارضة بصفة الارهاب. ونسبت الوكالة لباقري قوله إن الجانبين سيلتزمان بالقرار لكن «أجزاء من ضواحي دمشق يسيطر عليها إرهابيون غير مشمولة بوقف إطلاق النار و(عمليات) التطهير ستستمر هناك».

وقال: «ستستمر مواجهة الإرهابيين مثل جبهة النصرة. لقد تم الأخذ بعين الاعتبار عددا من الأمور لكي يتمكن أهالي هذه المناطق من الاستمرار بحياتهم اليومية... وفي غضون الأشهر المقبلة سيتم تطهير سورية بالكامل».

نص قرار مجلس الأمن رقم 2401 حول الهدنة في سورية

نيويورك ـ الأناضول: اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار الكويتي ـ السويدي الذي حمل رقم 2401 المطالب بوقف الأعمال العسكرية في سورية ورفع الحصار وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن، إذ يشير.. إلى قراراته 2042 (2012) و2043 (2012) و2118 (2013) و2139 (2014) و2165 (2014) و2175 (2014) و2191 (2014) و2209 (2015) و2235 (2015) و2249 (2015) و2254 (2015) و2268 (2016) و2286 (2016) و2332 (2016) و2336 (2016) و2393 (2017).

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه الشديد إزاء استمرار حدة الحالة الإنسانية المدمرة في سورية، في الغوطة الشرقية ومحافظات إدلب وحماة والرقة ومنطقة الركبان، بما في ذلك المساعدة الطبية لأكثر من 13,1 مليونا في سورية، و6,1 ملايين من النازحين داخليا، و2,5 مليون يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، ومئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المناطق المحاصرة.

وإذ يعرب عن غضبه إزاء تصاعد مستويات العنف غير المقبولة في عدة مناطق من البلاد، ولا سيما في إدلب والغوطة الشرقية، ومدينة دمشق، بما في ذلك القصف على المباني الديبلوماسية، والاعتداءات على المدنيين والمرافق الطبية، مما يزيد من تفاقم المعاناة وتشرد أعداد كبيرة من المدنيين. وإذ يشير في هذا الصدد إلى الالتزامات القانونية لجميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما الكف عن الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الهجمات التي تشن على المدارس والمرافق الطبية.

وإذ يعرب عن قلقه على حياة العائدين إلى المناطق، بما في ذلك أولئك الذين عادوا إلى المناطق التي خرج منها تنظيم داعش، الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وهم بحاجة إلى دعم مناطقهم لتحقيق الصمود والاستقرار.

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء عدم وصول الأمم المتحدة إلى السكان المحاصرين في الأشهر الأخيرة، معربا عن جزعه الشديد إزاء الحالة المأساوية لمئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المناطق المحاصرة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا.. إلخ.

إن الحصار الموجه ضد السكان المدنيين في سورية يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وإذ يعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية للمشردين داخليا في الركبان، فإنه يشدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم المنطقة. وإذ يلاحظ العمل الجاري بشأن مناطق تخفيف حدة التصعيد من أجل الحد من العنف كخطوة نحو وقف شامل لإطلاق النار على نطاق البلد كله، مع التشديد على ضرورة احترام جميع الأطراف لالتزاماتها باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، وإتاحة الوصول الإنساني كجزء من هذه الجهود وفقا للقانون الدولي.

وإذ يؤكد من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وإذ يشدد على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور أكثر في غياب حل سياسي للنزاع السوري تماشيا مع القرار رقم 2254 (2015).

وإذ يطلب من جميع الأطراف إحراز تقدم في هذا الصدد، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج المبكر عن أشخاص محتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال.

وإذ يعرب عن غضبه إزاء عدم كفاية تنفيذ قراراته 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)، و2258 (2015)، و2268 (2016)، و2332 (2016)، و2393 (2017).

وإذ يقرر أن الحالة الإنسانية المدمرة في سورية لاتزال تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، ويشدد على أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات المجلس وتنفيذها.

1ـ يطالب جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية دون إبطاء، وأن تشترك فورا في كفالة التنفيذ الكامل والشامل لهذا الطلب جميع الأطراف، من أجل وقف إنساني دائم لمدة لا تقل عن 30 يوما متتالية في جميع أنحاء سورية، من أجل تمكين التسليم الآمن دون عائق والمستمر وتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات والإجلاءات الطبية للمرضى والجرحى الحرجة، وفقا للقانون الدولي الساري.

2ـ يؤكد أن وقف الأعمال العدائية لا ينطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة، وجبهة النصرة، وجميع الجماعات الأخرى، والمشاريع والكيانات المرتبطة بـ «القاعدة» أو «داعش»، وغيرها من الجماعات الإرهابية، كما حددها مجلس الأمن.

3ـ يهيب بجميع الأطراف الى أن تحترم وتفي بالتزاماتها باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار 2268، ويهيب بجميع الدول الأعضاء لأن تستخدم نفوذها لدى الطرفين لضمان تنفيذ وقف الأعمال القتالية، والالتزامات القائمة، ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لوقف دائم لإطلاق النار، وتشدد على الحاجة إلى ضمانات ذات صلة من الدول الأعضاء.

4ـ يدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى تنسيق الجهود الرامية إلى رصد وقف الأعمال القتالية، استنادا إلى الترتيبات القائمة.

5ـ يطالب كذلك بأن تتيح جميع الأطراف، فور بدء وقف الأعمال العدائية، وصولا آمنا ودون إعاقة ومستدامة كل أسبوع لقوافل الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين الإنسانيين، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى جميع المناطق المطلوبة والسكان.

6ـ يطالب كذلك بأن تسمح جميع الأطراف، فور بدء وقف الأعمال القتالية، للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بإجراء عمليات إجلاء طبي آمنة وغير مشروطة، استنادا إلى الحاجة الطبية والإلحاح، رهنا بالتقييم الأمني الموحد للأمم المتحدة.

7ـ يكرر طلبه، ويذكر السلطات السورية على وجه الخصوص بأن جميع الأطراف عليها أن تمتثل فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب مقتضى الحال، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، وكفالة واحترام وحماية جميع الموظفين الطبيين وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يشاركون حصرا في الواجبات الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلا عن المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، وأن ينفذوا تنفيذا كاملا وفوريا جميع أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

8ـ يطالب بأن تسهل جميع الأطراف المرور الآمن ودون إعاقة للعاملين في المجال الطبي وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يشاركون حصرا في الواجبات الطبية ومعداتهم ووسائل النقل والإمدادات، بما في ذلك المواد الجراحية، لجميع المحتاجين، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي، ويكرر طلبه أن تجرد جميع الأطراف المرافق الطبية والمدارس والمرافق المدنية الأخرى من الأسلحة، وأن تتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، وأن تكف عن الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية.

9ـ يحيط علما مع التقدير بالطلبات الخمسة التي حددها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في 11 يناير/كانون الثاني 2018 أثناء بعثته إلى سورية، ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير تنفيذ هذه الطلبات الخمسة وغيرها لضمان تقديم المساعدة الإنسانية المبدئية والمستدامة والمحسنة إلى سورية في عام 2018.

10 ـ يطلب من جميع الأطراف أن ترفع فورا الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا، وتطالب جميع الأطراف بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، الكف عن حرمان المدنيين من الغذاء والأدوية التي لا غنى عنها وبقاؤهم على قيد الحياة، وتمكينهم من الإجلاء السريع والآمن وغير المعاق لجميع المدنيين الذين يرغبون في المغادرة، ويؤكدون ضرورة أن يتفق الطرفان على حالات التوقف الإنسانية وأيام الهدوء ووقف إطلاق النار والهدنة المحلية للسماح للوكالات الإنسانية بالوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة في سورية، مع التذكير بأن تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل القتال محظور بموجب القانون الإنساني الدولي.

11 ـ تدعو إلى التعجيل بالإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام على سبيل الاستعجال في جميع أنحاء سورية.

12 ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن امتثال جميع الأطراف المعنية في سورية، في غضون 15 يوما من اتخاذ هذا القرار، وبعد ذلك في إطار تقريره عن القرارات 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)، و2258 (2015)، و2332 (2016)، و2393 (2017).

13 ـ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

تركيا تطالب براغ بتسليمه

التشيك توقف المسؤول الكردي صالح مسلم

عواصم ـ وكالات: أوقفت السلطات التشيكية أمس الزعيم الانفصالي صالح مسلم الرئيس السابق لحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي الواجهة السياسية لميليشيا وحدات حماية الشعب الكردية «ب ي د»، المطلوب من قبل السلطات التركية بموجب نشرة حمراء دولية. وبحسب معلومات أوردتها وكالة «الأناضول» نقلا عن مصادر أمنية، فإن السلطات التشيكية أوقفت مسلم فجر أمس. وأضافت المصادر أن وحدة الإنتربول التشيكية، أوقفت مسلم استنادا إلى طلب ومذكرة توقيف صادرة عن السلطات التركية التي تعتبر وحدات الحماية المسيطرة على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» منظمة ارهابية.

وتواصل مسؤولو الأمن الأتراك مع وزارة العدل التركية من أجل البدء بالإجراءات الإدارية الخاصة بتسليم مسلم.

صالح مسلم

وأوضحت مصادر في المديرية العامة للأمن التركي للأناضول، أن رئاسة دائرة الانتربول علمت بتوجه مسلم إلى براغ من وسائل الإعلام، بعد حضوره اجتماعا مماثلا في العاصمة البلجيكية بروكسل. وصالح مسلم كان مطلوبا للسلطات التركية بموجب قرار المحكمة الجنائية العليا الرابعة في أنقرة، التي وجهت إليه تهم السعي للإخلال بوحدة الدولة، والقتل العمد، ومحاولة القتل العمد.

يذكر أن وزارة الداخلية التركية أدرجت اسم صالح مسلم على لائحة الإرهابيين المطلوبين بالنشرة الحمراء، وأعلنت عن مكافأة قدرها 4 ملايين ليرة تركية (نحو مليون دولار) لمن يلقي القبض عليه.

وكان مسلم أسس مع حزبه «إدارة ذاتية» شمال سورية مطلع 2014، شملت الحسكة والرقة وأجزاء من حلب وامتدت حتى دير الزور، وكان يخطط لتحويلها إلى إقليم فيدرالي يمتد حتى عفرين ومنها إلى البحر المتوسط. وهو المنطقة التي يطلق عليها الأكراد «روج آفا» تعني اقليم شرق كردستان.

غموض حول موقف واشنطن المتواجدة في نفس المدينة

«قسد» تفتح أبواب منبج أمام النظام

عواصم ـ وكالات: مواجهة رباعية الأطراف مفتوحة على كل الاحتمالات تطل عبر مدينة منبج، بعد أن كشفت تقارير اعلامية ان وحدات حماية الشعب الكردية التي تهيمن على «قسد» اتفق مع النظام السوري على السماح له بدخول المدينة لدعمها الكردية في مواجهة الجيش التركي الذي اعلن عزمه التوجه اليها بعد انتهاء عملياته في عفرين.

ولم يعرف موقف الجانب الأميركي الذي يمتلك بدوره قاعدة عسكرية في منبج لدعم ميلشيات «قسد» المسماة بقوات سوريا الديموقراطية، وفيما اذا كانت واشنطن ستقبل بالتواجد جنبا إلى جنب مع قوات النظام في نفس المنطقة أم أن مواجهة مقبلة ستقع على غرار الهجوم الذي شنته طائرات أميركية على قوات النظام والمرتزقة الروس الذين حاولوا التقدم شرق الفرات.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر أمني قوله إن «الجيش السوري وقوات سوريا الديموقراطية توصلا إلى اتفاق يقضي بدخول قوات الجيش السوري في الأيام القليلة المقبلة مدينة منبج» التي تسيطر عليها قسد بريف حلب الشمالي.

وكان المتحدث باسم وحدات حماية الشعب الكردية، «نوري محمود»، أكد قبل يومين أن قوات تابعة للنظام دخلت مدينة تل رفعت، بعد أن دعا النظام إلى الدفاع عن الأراضي السورية في مواجهة عملية غصن الزيتون التي يشنها الجيشان التركي والسوري الحر.

وذلك بعد أيام من دخول ميليشيات موالية للنظام إلى عفرين لمساندة «قسد» الأمر الذي قابلته تركيا بتكثيف القصف بالطيران والمدفعية.

وأعلنت القوات المسلحة التركية والجيش السوري الحر أمس تطهير ثلاث قرى جديدة في محيط عفرين من التنظيمات الكردية.

وحسب الأناضول، فقد تمكنت القوات المشاركة في عملية «غصن الزيتون»، من تطهير قرى «عمرانلي» و«ميدان اكبس» و«بندرك».

وبالسيطرة على القرى المذكورة، ارتفع عدد النقاط التي حررتها قوات «غصن الزيتون»، إلى 112 نقطة بينها مركز ناحية، و84 قرية، و6 مزارع، و20 جبل وتلة استراتيجية، وقاعدة عسكرية واحدة.

إلى ذلك، رحبت تركيا بقرار مجلس الأمن الداعي إلى هدنة انسانية، لكنها شددت على مواصلة عملياتها العسكرية في شمال سورية لاستهداف جماعات كردية تصنفها ارهابية.

وعلقت الخارجية التركية في بيان «نرحب بالقرار الذي تبناه مجلس الأمن الدولي ردا على تدهور الأوضاع الإنسانية في مجمل انحاء سورية، ولاسيما في الغوطة الشرقية».

لكن الخارجية أضافت في المقابل ان تركيا «تبقى مصممة على مكافحة المنظمات الارهابية التي تهدد وحدة الأراضي والوحدة السياسية لسورية».

وأفاد مسؤول تركي رفيع تلفزيون «ان تي في» بأن قرار مجلس الأمن الدولي لن يكون له أي تأثير على الهجوم على عفرين.